دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار

إعداد

لينا فهيم عيزوقي

إشراف

الدكتور: محمد معن ديوب

جامعة تشرين

كلية الاقتصاد– قسم الاقتصاد والتخطيط

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار

ملخص

إن الانتقال من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد التنمية يتم من خلال إعادة البناء الاقتصادي الفعال، هذه المرحلة ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي المحافظة على الاستقرار والسلام، ومعالجة الخلل في العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بما يسمح بإطلاق عملية التنمية

الشاملة بهدف إعادة تحفيز الاقتصاد السوري واستئناف عملية إنتاج السلع والخدمات على نطاق واسع. ولتحقيق هذه العملية لا بد من مشاركة كافة قطاعات الإنتاج وتفعيل دور كافة الموارد البشرية والمادية المتاحة.

تم من خلال هذا البحث دراسة مفهوم إعادة البناء الاقتصادي ومتطلباته في سورية، إضافة إلى دراسة دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري وتحليل الدور المتوقع لمساهمتها في إعادة بناء الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة– إعادة الإعمار–إعادة البناء.

The role of small and medium enterprises in rebuilding the Syrian economy in the reconstruction phase

ABSTRACT

The transition from a war economy to a development economy is through effective economic reconstruction. This stage should have the main goal of maintaining stability and peace, and addressing the imbalance in social and economic relations, allowing the launch of a comprehensive development process with the aim of re-stimulating the Syrian economy and resuming the process of producing goods And services on a large scale. To achieve this process, all production sectors must participate and activate the role of all available human and material resources.

Through this research, the concept of economic reconstruction and its requirements in Syria was studied, in addition to studying the role of small and medium enterprises in the Syrian economy and analyzing the expected role of their contribution to rebuilding the economy in the reconstruction phase.

Keyword: Small And Medium Enterprises - Reconstruction - Rebuild

مقدمة:

تشمل عملية إعادة الإعمار وضع خطط وبرامج فعالة لمعالجة الاختلالات الحاصلة في الاقتصاد الوطني، ودعم البرامج الإصلاحية للاقتصاد بتحفيز كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية ومساهمة كافة المؤسسات الحكومية بما يسهم في ردم الفجوة الواسعة التي تشكلت بفعل تداعيات الحرب، وصولاً إلى واقع اقتصادي يدعم ويساند الاستقرار العام الاجتماعي والسياسي. وتتركز أولويات إعادة الإعمار على إعادة بناء الاقتصاد بمساهمة القطاعات الوطنية واستثمار كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة استثماراً أمثلاً.

ونظراً للدور المهم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم الأفكار الريادية وتشجيع الإبداع والابتكار وتوظيف عقول الشباب واستثمار طاقاتهم وهي خطوة أساسية في دفع عجلة التنمية والاقتصادية الاجتماعية إلى الأمام، يأتي هذا البحث ليدرس إمكانية مساهمة هذه المشاريع في إعادة بناء الاقتصاد السوري كأفضل بديل في مرحلة إعادة الإعمار.

مشكلة البحث:

تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المساهمة في توفير فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة، وتأمين سلع بديلة للمستوردات والمساهمة في التصدير وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يفترض أن يكون لهذه المشاريع دور مهم في المساهمة بإعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي:

- **ما هي الأدوار المحتملة لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار؟**

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: يشكل الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة أولوية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

الفرضية الثانية: إن الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من البدائل المحلية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يدرس البدائل المحلية المتاحة لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك بدراسة الأدوار المحتملة لمساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة البناء الاقتصادي كخيار استراتيجي لتفعيل الموارد المحلية وتحقيق الاستثمار الأمثل لها والاعتماد عليها في هذه المرحلة المهمة، بهدف تخفيض الاعتماد على الموارد الخارجية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1) التعريف بمفهوم إعادة البناء.
2) دراسة متطلبات إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار.
3) دراسة وتحليل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومدى إمكانية مساهمتها في إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السوري وتحليل دورها في المساهمة بمحور إعادة بناء الاقتصاد في مرحلة إعادة الإعمار.

الدراسات السابقة:

1- لينا حمود، **الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية** (2019)، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى تحليل للأوضاع الاقتصادية والمالية الحالية بهدف الوصول إلى توصيف للواقع الاقتصادي والمالي في سورية وتم تسليط الضوء على بعض الجوانب في سبيل تصويب السياسات الحالية واتخاذ القرارات المناسبة للمرحلة القادمة من إعادة الإعمار وإيجاد مصادر التمويل المثلى له وذلك من خلال الاستفادة من تجارب دول عانت من أزمات مشابهة احتاجت لمصادر تمويل عمليات إعادة الإعمار فيها. كما درس البحث المساهمة في وضع رؤية لتمويل استراتيجية إعادة الإعمار الشاملة في سورية والتي لا تقتصر على بناء ما تهدم من البنية الفيزيائية فقط (الهيكل العمراني والمباني)، بل كل النواحي(الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، التكنولوجية).

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظام المالي في سورية، غير قادر على تمويل ما دمرته سنوات الأزمة في بلد نامٍ، وأنه لا بد من البحث عن مصادر تمويل خارجية إلى جانب مصادر التمويل المحلية التي تحتاج إلى إعادة هيكلة تتناسب مع المتطلبات المرحلية.

2- د. سليمان، عدنان. **فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب** (2019)، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، دمشق، سورية.

درس البحث استراتيجية إعادة البناء والأبعاد الاقتصادية والمؤسساتية للتنمية، كما تم دراسة التحديات الداخلية والخارجية لإعادة البناء وبشكل خاص تحديات التمويل وتحديد طبيعته ونوعية التمويل الخارجي، والشركاء الإقليميين والخارجيين.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أن حجم عملية إعادة البناء والتنمية، سواء أكان ذلك لجهة المهام والأهداف المتوخى تحقيقها، أم لجهة حجم التمويل، يحتاج إلى أطر وبنى مؤسسية، تأخذ على عاتقها التنسيق بين سياسات الحكومة وبرامج التنفيذ التي يشارك فيها معظم وزارات

الحكومة، هذه الأطر المؤسسية المقترحة تشكل مدخلاً أساسياً وضرورياً لنجاح عملية إعادة البناء والتنمية.

- ضرورة إحداث هيئة عامة، أو وزارة للتنمية وإعادة البناء لتتولى هذه الوزارة التنسيق بين وزارات الدولة المعنية ببرامج وخطط إعادة البناء.

3- كيكي، محمد. **تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية (2016)**، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى تعريف البنى التحتية ومكوناتها وخصائصها وأهمية الاستثمار فيها، على مستوى الاقتصاد والمجتمع، لتحقيق الأمن الاقتصادي والنمو والتنمية، حيث تمت دراسة الواقع الراهن للبنى التحتية في سورية مع التركيز على قطاعي النقل والكهرباء وتقدير للأضرار المباشرة وغير المباشرة التي أصابت هذين القطاعين وبيان المنعكسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة الاستثمار في البنى التحتية للتخلص من هذه المنعكسات.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن:

- إيرادات الحكومة حالياً لا تكفي لتمويل الاستثمارات المطلوبة للبنى التحتية لقطاعي النقل والكهرباء، بسبب تراجع الإيرادات النفطية وغير النفطية بشكل كبير جداً، وارتفاع قيمة الدين الخارجي، وارتفاع مستوى عجز الموازنة العامة للدولة.
- لا بد للحكومة من الاستعانة بقطاع الأعمال والقطاع العائلي والقطاع المصرفي لتمويل فجوة الاستثمار في البنى التحتية.

الإطار النظري

أولاً: مفهوم إعادة البناء*:

يشمل إعادة البناء الاقتصادي إعادة تأهيل الخدمات والبنية التحتية الأساسية المدمرة خلال الحرب، إضافة إلى إنشاء الأطر المؤسساتية والسياسة الأساسية على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي الضرورية لإنشاء اقتصاد قوي، والذي يوفر للناس فرص العمل التي تسمح لهم بتأمين حياة كريمة، الأمر الذي يعد ضرورياً لإعادة دمج المتضررين من الحرب في الأنشطة الإنتاجية كشرط لا غنى عنه لإعادة بناء فعالة تشمل الأنشطة التي تتراوح بين زيادة الإنتاجية إلى العمل على تأمين رأس المال والتكنولوجيا والبنية التحتية اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى توفير الصحة والتعليم والسلامة بالإضافة للسياسات التي تستهدف إعادة تنشيط الاستثمار والإنتاج وإدارة المساعدات. (Sambinas,.Doyle, 1999, p3)

وتعرف عملية إعادة البناء بأنها "عملية إعادة إنشاء دولة فعالة وعادلة قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان" (سلامة، 2018، ص3). ويطلق برنامج الأمم المتحدة مصطلح التعافي على "عملية العودة إلى مسار إنمائي طبيعي، حيث تكون الدولة قد استعادت القدرة على وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية كجزء من عملية الإدارة الاقتصادية التي تعتمد على الاكتفاء الذاتي إلى حد كبير" (سيروب، 2017، ص14).

ويشير مصطلح التعافي أو إعادة البناء إلى اقتراح العودة إلى الوضع السائد قبل الحرب (سيروب، 2017، ص11). وفي الحالة السورية، فقد كان للسياسات الاقتصادية "خلال العقد الماضي نتائج إيجابية على المستوى الكلي من ناحية معدل النمو، واستقرار نسبي للأسعار وعجز موازنة ومديونية عامة منخفضة وفائض في الميزان التجاري، وقد ترافق ذلك

* تم استخدام مصطلح إعادة البناء بدلاً من إعادة الإعمار وذلك بسبب المجالات العديدة التي تندرج ضمن إعادة الإعمار بما في ذلك الاقتصاد والعلوم السياسية وعلم الاجتماع ودراسات السلام والنزاع، في حين ندرس في بحثنا الحالي محور البناء الاقتصادي.

مع تحولات هيكلية في الاقتصاد تمثلت بانخفاض حصة النفط من الناتج والإيرادات الحكومية والصادرات، بالمقابل ارتفعت الصادرات التحويلية بشكل ملحوظ. إلا أن هذه المؤشرات تخفي اختلالات هيكلية مثل اعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية وبالذات رأس المال المادي، وتضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام، وترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة للعمالة وأجور متدنية، يضاف إلى ذلك معاناة السياسة المالية من التهرب الضريبي بنسب عالية وزيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة وضعف كفاءة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه، والهدر في القطاع العام الاقتصادي" (Syrian Center for Policy Research, 2013, p7) ، وبالتالي فإن عملية إعادة بناء الاقتصاد السوري يجب أن تبدأ من معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السابقة والمشاكل الناتجة عن الحرب وما دمرته، وتطبيق مجموعة إصلاحات مؤسسية وقانونية بهدف تحويل هذه العملية إلى عملية تنموية ذاتية شاملة ومستدامة.

ثانياً: متطلبات إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار:

تواجه عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب في سورية تحديات عديدة داخلية وخارجية ابتداءً بتمويل عملية التنمية واختيار نموذجها وتحديد طبيعة ونوعية التمويل الخارجي، والشركاء الإقليميين والدوليين، وتعقيدات المصالح التي تستهدفها أية عملية تمويل، وصولاً إلى قدرة الدولة السورية على التمسك باختياراتها التنموية وهويتها الاقتصادية وسيادتها واستقلالها الاقتصادي (سليمان، 2019، ص3 بتصرف). وبالتالي إن تأمين التمويل اللازم والاستثمارات الضرورية التي لا تتضمن شروط اقتصادية وسياسية من قبل الأطراف الخارجية تعد من أبرز التحديات لنجاح عملية إعادة البناء مستقبلاً. "كما أن تحديد الأولويات بالنسبة لعملية إعادة البناء، يعد عملية هامة ودقيقة وهي لا تقل أهمية عن تحديد مصادر التمويل، إضافة إلى أن تحديد مصدر التمويل الأنسب يرتبط بشكل وثيق مع نوعية المشروع المطلوب تمويله، حيث تعد مشاريع البنى التحتية من محطات توليد الطاقة ومطارات ومرافئ وطرقات وجسور من المشاريع ذات الأولوية الكبيرة كونها تشكل خطوة رئيسية نحو خلق بيئة عمل اقتصادية جاذبة للاستثمارات. ويتطلب هذا النوع من المشاريع تمويل ضخم الأمر الذي يجعل من الاعتماد على الاقتراض الخارجي سواء أكان ذلك على شكل طرح سندات في الأسواق العالمية أو من

خلال الحصول على قروض من دول أو منظمات ومؤسسات دولية المصدر الأنسب للتمويل مقارنة بالاعتماد على الموارد الذاتية من إيرادات حكومية أو عن طريق الاقتراض الداخلي. في حين تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدر التمويل الأنسب لتأسيس شركات في مجال التنقيب واستخراج النفط والغاز أو الخدمات المالية أو الاتصالات أو تجارة التجزئة. بالمقابل يعد الاقتراض الداخلي، سواء أكان ذلك من خلال طرح سندات دين عام أو خاص أو الحصول على قروض مصرفية الوسيلة الأفضل لإقامة مشاريع صناعية وزراعية وخدمية وتقنية والتي يكون فيها للقطاع الخاص الدور الأبرز(مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2017، ص11-12).

لذلك يجب أن تشكل عملية إعادة البناء عملية تنموية عادلة وشاملة تحفز عوامل النمو الذاتي والمجتمعي، وتتضمن تنمية اقتصادية واجتماعية، تقوم على قاعدة تحسين مستوى المعيشة ومستوى الحياة، وتلبية احتياجات المجتمع من الإنجاز التنموي والخدمي (الصحة والتعليم والخدمات الضرورية)، والحد من تزايد الفقر وعدم المساواة والاستبعاد والتفاوت في توزيع الثروة وبذلك تقدم عملية إعادة البناء فرصة تاريخية للحكومة والمجتمع، لتصحيح كل الاختلالات التنموية، وتصويبها نحو المزيد من العدالة الاجتماعية (سليمان، 2019، ص6).

ثالثاً: دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

أثرت الحرب في سورية على تركيبة قطاع المؤسسات، حيث ازدادت نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير النظامية مقابل تراجع في نسبة المؤسسات الكبيرة من 24% في عام 2009 إلى 16% في عام 2017 (ESCWA, 2020, (p61)، أما بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة النظامية فقد انخفض عدد المشاريع الصغيرة المشمَّلة بأحكام المرسوم رقم (8) لعام 2007 من /105/ عام 2010 إلى /24/ مشروعاً عام 2012 وإلى /13/ مشروعاً عام 2013 وإلى /11/ مشروعاً عام 2014 ثم إلى مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016.

أما المشاريع المتوسطة المشمَّلة بنفس المرسوم فقد تراجعت أيضاً من /235/ مشروعاً عام 2010 إلى /58/ مشروعاً عام 2011 ثم إلى /14/ مشروعاً عام 2012 إلى /20/

مشروعاً في كل من عامي 2013- 2014 ثم إلى /14/ مشروعاً عام 2015 وإلى مشروعين فقط خلال الربع الأول من عام 2016 (خربوطلي، 2016، ص15-16).

ومع ذلك فإن هذه المشاريع من الممكن أن تساهم بإعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار للأسباب الآتية:

1- كونها الأسهل في التأسيس والتنظيم والأقل حاجة لرأس المال ووجود مقومات إحداثها وبخاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والزراعية والخدمات وقطاع التقانة والاتصالات والبرمجيات.

2- تماشيها مع بنية الاقتصاد السوري والقطاع الخاص تحديداً في إقامة المشروعات الفردية والعائلية والورش الصغيرة.

3- قدرتها على توليد فرص عمل كبيرة مقابل رؤوس أموال قليلة فهي توفر فرص عمل لاستثمارات أقل بمقدار (الخمس) من المشاريع الكبيرة وهذا ما تحتاجه سورية اليوم نتيجة ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير وغير مسبوق.

4- المرونة الكبيرة التي تتمتع بها نتيجة انخفاض تكاليفها الثابتة مقارنة بالمتغيرة وبالتالي قدرتها على التصدير وتغيير المنتجات والتعامل مع مستجدات مرحلة التعافي المبكر وإعادة الإعمار بمرونة أكبر من المشاريع الكبيرة بالإضافة لقدرتها على الانتقال للأماكن الأكثر أمناً.

5- قدرتها على تجميع المدخرات الفردية المتاحة والاستفادة منها في إقامة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر ولا تحتاج لأموال كبيرة مما يساهم في تخفيف الضغط على الاقتصاد الوطني في عمليات الاستدانة الداخلية أو الخارجية ومعالجة الاختلالات ما بين الادخار والاستثمار.

6- قدرتها على المشاركة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أكبر من المشاريع الكبيرة من خلال استخدام باقي عناصر مصادر النمو في الناتج وهي الكفاءة والإنتاجية والتجديد التقني، والمتوفرة في المشاريع الصغيرة التي يقوم بها رواد الأعمال وعدم الاعتماد فقط على عنصر تراكم رأس المال.

7- رفع الطاقة المتاحة للصادرات السورية وتأمين المزيد من القطع الأجنبي من خلال تصدير منتجات هذه المشروعات مباشرة ومن خلال توفير منتجات نصف مصنعة

مناسبة للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجات بكميات كبيرة والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير وانخفاض عبء التكاليف الثابتة.

8- توفير فرص العمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لانخفاض نسبة المخاطرة فيها ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل وهذا النوع من التدريب لا تسمح به المشروعات الكبيرة عادة وهي ميزة استغلال الوقت المحدود في فترة إعادة الإعمار.

9- قدرتها على معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات السوري الذي ازداد وتفاقم خلال مدة الحرب من خلال تأمين سلع بدائل المستوردات وتخفيف الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.

10- إن ميزة المشروعات الصغيرة في حال إنشائها من قبل رواد الأعمال فإنها ستتميز بمعدلات استغلال أمثل لرأس المال وإنتاجية أكبر مما يساهم في الاستفادة من الموارد المحددة في تعظيم الإنتاج والمساهمة في زيادة الناتج المحلي دون الحاجة لاستثمارات ضخمة.

11- نتيجة لقدرتها على التشبيك القطاعي والإقليمي والمهني فهي تساعد على إعادة الترابط بين المناطق والمهن والأيدي العاملة التي تشتت بسبب الحرب (خربوطلي، 2016، ص15- 16 بتصرف).

إضافة لما سبق وبرأي الباحثة يمكن أن تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإعادة بناء الاقتصاد السوري بعد الحرب كونها تمثل مدخلاً لاستثمار أموال المغتربين والعائدين من الخارج، كما أنها تفتح المجال واسعاً أمام المساعدات الدولية بهدف تمكين الأفراد اقتصادياً بعد الحرب وفق مدخل إنساني، كما أن الاعتماد عليها يعتبر ضرورة ملحة في مرحلة إعادة البناء الاقتصادي وذلك بتحفيز الاقتصاد الإنتاجي للحد من الطلبات على الدولة وهو ما يحقق الفرضية الأولى في البحث.

رابعاً: تحليل SWOT لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار:

إن تحليل (SWOT) يتناول فحص واستكشاف بيئتين تحكمان عمل مؤسسات الأعمال هما البيئة الداخلية والبيئة الخارجية. فهو من جانب يحاول فحص المنظومة الداخلية لمؤسسة

الأعمال لتحديد نقاط القوة التي تتميز بها نظم المؤسسة المختلفة ونقاط الضعف التي تعاني منها تلك النظم.

أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية فإن تحليل (SWOT) يتنبأ بالفرص التي توفرها البيئة للمؤسسة وكذلك التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها من البيئة الخارجية.

إن محاولة استغلال الفرص التي توفرها البيئة الخارجية للمنظمة تتضمن بالتأكيد نسبة مخاطرة, إن كانت بإنتاج سلعة أو خدمة جديدة أو الدخول في سوق جديد، أو التوسع بالسوق الحالية، أو زيادة التنوع بالسلع والخدمات المقدمة. كما أن عملية مواجهة التهديدات التي قد تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية فيها جانب من المخاطرة عند عدم اتخاذ الإجراء المناسب بالوقت المناسب اعتماداً على نظام تنبؤ دقيق وكفء. (يوسف، 2017، ص1)

وبتطبيق تحليل SWOT لدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إعادة بناء الاقتصاد السوري خلال مرحلة إعادة الإعمار نجد الآتي:

1- البيئة الداخلية: نقاط القوة والضعف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية:

	نقاط القوة strength	نقاط الضعف weakness
على المستوى الاقتصادي	-وجود مدخرات محلية وخارجية غير مستثمرة بالشكل الأمثل ويمكن تشجيعها للاستثمار وبخاصة في المناطق الآمنة. - سهولة تأسيس المشروعات الصغيرة وانخفاض تكاليفها. - تراكم مجموعة من الخبرات في إدارة الأعمال الناجحة قد تكون مغتربة في الوقت الحالي. - امتلاك المرونة في التعامل مع الأسواق المحلية والخارجية وسرعة التغيير وإعادة التمركز في أماكن أكثر استقراراً. - امتلاك ميزات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من ناحية المرونة و الابتكار وخفض التكاليف وارتفاع الإنتاجية. - إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدافع الربحية والأمان والقدرة على إنجاز الأعمال بكفاءة إنتاجية عالية. .(خربوطلي،2016، ص14). - بتحليل نقاط القوة على المستوى	-الوضع الاستثماري غير المستقر نتيجة الوضع الأمني وصعوبة تأمين المواد الأولية واليد العاملة وزيادة نسب المخاطرة المستقبلية. -ضعف التنافسية أمام الانفتاح على الأسواق الخارجية من ناحية أعباء التكاليف وأساليب الترويج. -الاعتماد على الصيغ العائلية والفردية التي قد لا تؤمن استمراراً للمشاريع. - عدم وجود تمييز في التسهيلات والإعفاءات بين المشاريع الاستهلاكية البسيطة والمشاريع الاستراتيجية ذات معدلات الاسترداد الطويلة. (خربوطلي،2016، ص14)

	الاقتصادي نجد أن الاعتماد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعد من البدائل المحلية لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار وهو ما يحقق الفرضية الثانية في البحث.	
على مستوى البيئة التكنولوجية	في ظل تقديم قانون الخدمة الشاملة الذي يضمن تقديم خدمات الاتصالات لكافة المناطق بنفس الجودة وبنفس الأسعار سيتم ضمان وصول التكنولوجيا لجميع السكان، خصوصاً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستكمال توسيع شبكة الربط بالألياف البصرية *وتوسيع الشبكة الميكروية **وشراء تجهيزات للاتصالات الفضائية. (حمود، 2019، ص83)	-ضعف التكنولوجيا المستخدمة والافتقار لنظم البحث والتطوير. -صعوبة استيراد أي منتجات مرتبطة بالتكنولوجيا. -عدم وجود صناعة تكنولوجية حقيقية. -عدم وجود إمكانية الاستبدال للتقنيات القديمة وإيجاد تقنيات بديلة بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية. (حمود، 2019، ص83).

*) هي خدمة انترنت بسرعات عالية للاستفادة من الانترنت بفعالية متميزة مع سرعات متعددة تبدأ من 20 ميغا بت /ثا وتصل الى 100 ميغا بت/ثا وذلك عبر الألياف الضوئية مخصصة للشركات والفعاليات الاقتصادية.

**) تقديم خدمة الانترنت عبر النفاذ المباشر بسرعات تبدأ من 4ميغابت/ثا وحتى 100ميغابت/ثا ونقل البيانات vpn-mpls عبر النفاذ المباشر بسرعات تبدأ من 4ميغابت/ثا وحتى 100ميغابت/ثا بفعالية متميزة وذلك عبر وصلات ميكروية PMP وهي مخصصة للفعاليات الاقتصادية.

على مستوى البيئة التشريعية	-تمتلك سورية بيئة من التشريعات الناظمة لأي عمل قائم أو محتمل في المستقبل. ولكن ينقصنا العمل أكثر على الآليات التنفيذية التي تساعد في فهم هذه القوانين وتساعد في تطبيقها. (حمود، 2019، ص83). -إصدار العديد من المراسيم والقوانين الخاصة بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمويلها.	-تعدد الجهات الحكومية والوزارات المشرفة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي لضياع وتشتت الجهود المبذولة لتطويرها. -عدم انتشار ثقافة القانون وأهمية الالتزام بالقوانين والتشريعات الناظمة التي تضمن حقوق جميع أفراد المجتمع. -عدم وجود خبرة كافية في قضايا الملكية الفكرية.

2- البيئة الخارجية: التحديات والفرص

	الفرص Opportunity	التحديات Threat
	- إمكانية استثمار المدخرات الفردية المحلية في مشاريع صغيرة سريعة التأسيس وبخاصة في مجال الصناعات الغذائية والمجال الزراعي. - انخفاض أعباء التكاليف بعد اعتماد وتأهيل المدن الصناعية التي تضم خدمات بنية تحتية مشتركة وإعادة النظر بالتكاليف التي تجعلها منافسة ومن ضمنها التكاليف الإدارية والمالية والتسويقية للمشروع نفسه.	-وقف التعاون الدولي بين الحكومة السورية وبنك الاستثمار الأوروبي لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتجميد كافة القروض التنموية والاتفاقيات الدولية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. -استمرار العقوبات الاقتصادية يعتبر عائق أساسي أمام إيجاد المصادر التمويلية.

على المستوى الاقتصادي	-وجود منظمات متخصصة وداعمة للأعمال كغرف التجارة والصناعة قادرة بمزيد من التطوير على تلبية احتياجات وخدمات الشركات الصغيرة والمتوسطة. -استمرار انفتاح الأسواق العربية على المنتجات السورية عبر اتفاقيات التجارة الحرة وإمكانية الاستفادة منها بالإضافة لنظام الأفضليات المعمم GSP واتفاقيات التجارة الحرة مع إيران وروسيا والاتحاد الأوراسي.	-احتمالية ازدياد الدين العام الخارجي من أجل الحصول على أموال إعادة الإعمار. -منعكسات الحرب على جو الاستثمار المحلي بشكل عام وبشكل خاص من ناحية ارتفاع التكاليف المحلية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات والشحن والنقل والقطع الأجنبي.
على مستوى البيئة التكنولوجية	-جذب الاستثمار الأجنبي سيحضر معه التكنولوجيا الحديثة.	-العقوبات الاقتصادية منعت شراء أي تكنولوجيا، وهذا سيؤخر عمليات التنمية. -ضعف محتوى اللغة العربية على شبكة الانترنت مما يؤثر على قدرة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل جميع الأفراد في المجتمع السوري. -ليس من السهل توفير البنية التحتية القادرة على تلبية ومواكبة التطورات في مجالي الشبكة الثابتة أو في مجال الشبكة الخلوية أو حتى في مجال الانترنت. (حمود، 2019، ص85).

على مستوى البيئة التشريعية	-إمكانية تطوير القوانين والتشريعات بما يتناسب مع ضرورات المرحلة القادمة.	

النتائج والتوصيات

النتائج:

مما سبق نستنتج أنه يمكن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تساهم مساهمة فعالة في إعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار باستغلال نقاط قوة هذه المشاريع استغلالاً أمثلاً، خاصة وأن الفرص المتاحة لتطويرها موجودة ضمن الإمكانيات الاقتصادية والتكنولوجية المتوفرة في سورية، الأمر الذي يسمح بتجاوز كافة التحديات والمعوقات وتحويلها إلى فرص لتنمية هذه المشاريع وتحفيز الاقتصاد الإنتاجي وتوفير سلع بدائل المستوردات وتخفيض الطلب على القطع الأجنبي للاستيراد.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام الفعال بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة لطبيعة هذه المشاريع والنهوض بنوعية التشريعات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الخاص، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع وتخفيض تكاليف إنشائها، باعتبارها تمثل حلاً لإعادة بناء الاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار.

2- من المهم على الصعيد الوطني العمل على تحويل تحديات وآثار الحرب إلى فرصة للاعتماد على الموارد الذاتية والاستثمار الأمثل لها، وتخفيض الاستيراد بتشجيع الإنتاج المحلي للحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية.

3- ضرورة العمل على الاستفادة من مزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتمثلة في سهولة التأسيس وانخفاض التكاليف ومرونتها في التعامل مع متغيرات البيئة الاستثمارية، كونها تتناسب مع الوضع غير المستقر خلال فترة إعادة الإعمار.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- سلامة، سامر. **أهمية التوجه في العلاقات الاقتصادية مع دول البريكس في إعادة إعمار سورية**، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2018.
- د. سيروب، رشا. **تمويل إعادة الإعمار في سورية**، محاضرة ألقيت ضمن ندوة الثلاثاء الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، 2017.
- د. سليمان، عدنان. **فلسفة التنمية وإعادة البناء بعد الحرب**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، أيار، 2019.
- **تمويل إعادة الإعمار الاحتياجات والمصادر المحتملة**، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، تشرين الأول 2017.
- د.خربوطلي، عامر. **المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة**، محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية حول الأزمة السورية وتداعياتها الاقتصادية، دمشق، أيلول 2016.
- د. يوسف، عبد الستار حسين. **تقدير المخاطرة في ظل تحليل (SWOT) في المؤسسات الصناعية، دراسة تحليلية**. المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، 16-18 نيسان 2007.
- حمود، لينا. **الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية**. بحث أعد لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ، سورية، 2019.
- كيكي، محمد. **تمويل الاستثمار في البنى التحتية خلال مرحلة إعادة إعمار سورية**، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق. 2016.

- د. حرب، بيان. **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية "التجربة السورية"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 22، العدد الثاني 2006.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

-Sambinas, Nicholas .Doyle, Michael. **Building peace challenge and strategies after civil war International Peace Academy**, 27 December 1999.

- Syrian Center for Policy Research, **Socioeconomic Roots and Impact of the Syrian Crisis** ,January, 2013.

- Syria at war report, ESCWA, university of ST Anderws, 2020.